

الاستفهام في القرآن الكريم بين الانتظام النحوي والتحويلات التركيبية

د. كامل ناصر سعدون

كلية الآداب / الجامعة المستنصرية

الملخص

يسعى هذا البحث لتحليل تراكيب الاستفهام في آيات من الكتاب العزيز، والكشف عن تحولاتها التركيبية التي تمثلت بالاستلزام الخطابي، ويحاول الإجابة عن إشكالية تمثيل تلك التحويلات في التراكيب الاستفهامية، وأشكال انتظامها في البنية النحوية المظهرة للقصد القرآني، والكاشفة عن الأغراض الإنجازية للأنساق الاستفهامية، ومحاولة رصد القيود البنيوية والمقامية التي تحتم تجاوز المعنى المباشر، وتتبع المعابر التي يتم على وفقها تحديد المعنى الوظيفي لوحدات الاستفهام في الخطاب القرآني الكريم.

يسعى للإجابة عن تلك الإشكالية في ضوء ما رقتته المدونات التراثية المتمثلة بالتفسير والأعاريب، ومصنفات النحو العربي، وفي ضوء ما أنتجه الفكر التداولي المعاصر ولاسيما نظرية الأفعال الكلامية، ونظرية الاستلزام الخطابي، وكذلك نظرية النحو الوظيفي، ومبرر البحث الجامع بين تلك الاتجاهات هو وحدة مبادئها التي جمعتها على أن اللغة تدرس في ضوء وظائفها في الاستعمال، وأن البنية النحوية تحكم بمبادئ الانتظام النحوي والتحويلات الوظيفية.

وإذ يتوجه البحث نحو الخطاب القرآني لتحليل أنساق الاستفهام فيه وتقصي التحولات الاستلزامية المتولدة في أسئلة مختلفة من مواطن النزول ومقاصد الخطاب الكريم، فإنه يأتي حلقة في سلسلة الدراسات القرآنية الجاهدة لفهم إعجاز القرآن الكريم ودراسة ما يميزه عن سائر أنماط الخطاب الأخرى، ولا بد له لتحقيق هدف اشتغاله من الأخذ بمعطيات النظر التراثي بوصفه الأقرب لفهم الخطاب القرآني الجليل، ومستجدات النظر اللساني الحديث متمثلاً باتجاهه الوظيفي والتداولي. فمع كل تطور علمي تتكشف لنا وجهات نظر أوسع وأقرب لطبيعة خصائص الخطاب القرآني وغاياته الحجاجية والإبلاغية.

الكلمات مفتاحية: (الاستفهام، القرآن الكريم، الاستلزام الخطابي، التحولات التركيبية، الانتظام النحوي).

Interrogatives in the Holy Qur'an: Between Grammatical Regularity and Syntactic Transformations

Dr. Kamel Nasser Saadoun

College of Arts/Al-Mustansiriya University

Abstract

This research seeks to analyze the interrogative structures in verses of the Holy Book, and to reveal their communicative transformations represented by rhetorical implication, and attempts to answer the problem of representing those communicative transformations in the interrogative structures, and the forms of their regularity in the grammatical structure that shows the Qur'anic intent, and reveals the performative purposes of the interrogative systems, and attempts to monitor the structural and situational restrictions that necessitate going beyond the direct meaning, and to follow the crossings according to which the functional meaning of the interrogative units in the Holy Qur'anic discourse is determined.

It seeks to answer this problem in light of what has been recorded by the heritage records represented by interpretations and grammars, and the works of Arabic grammar, and in light of what has been produced by contemporary communicative thought, especially the theory of speech acts, the theory of rhetorical implication, and also the theory of functional grammar. The justification for the research that combines these trends is the unity of their principles that brought them together on the basis that language is studied in light of its functions in use, and that the grammatical structure is governed by the principles of grammatical regularity and communicative functions. As the research is directed towards the Qur'anic discourse to analyze the interrogative patterns in it and investigate the necessary transformations generated in different contexts of the places of revelation and the objectives of the noble discourse, it comes as a link in the chain of Qur'anic studies striving to understand the miracle of the Noble Qur'an and study what distinguishes it from all other types of discourse. To achieve the goal of its work, it is necessary to take into account the data of the traditional view as it is the closest to understanding the noble Qur'anic discourse, and the developments of the modern linguistic view represented by its functional and communicative direction. With every scientific development, broader viewpoints are revealed to us that are closer to the nature of the characteristics of the Qur'anic discourse and its argumentative and communicative goals.

Keywords: (interrogative, the Holy Qur'an, rhetorical implication, syntactic transformations, grammatical regularity).

المقدمة

لاشك أن الخطاب القرآني الكريم يتميز باتساق تراكيبه في علاقات بنيوية خاصة، وانسجام مضامينه في شبكة من الأغراض والمعاني لتؤدي الغايات القرآنية وتعبّر عن القصد المولدة للخطاب، ولعل من أهم

الأساليب النحوية التي توزعت في سور القرآن الكريم وآياته المباركات أسلوب الاستفهام بأدواته المحدودة؛ لتؤدي أغراضاً متنوعة وتنجز معاني مختلفة في مسارات الخطاب وفاعليته في حياة المؤمنين ومواجهة الآخر ومحااجته.

ومن هنا تمثل تراكيب الاستفهام وأشكاله البنيوية طريقة مهمة وواسعة في الخطاب القرآني، لما يتميز به الشكل الاستفهامي من القدرة على التعبير عن أغراض أخرى تجاوز غرضه الأصل ومعناه الأساس في تحصيل فهم بمجهول ما، إذا يتوارد الاستفهام مع أدوات وظيفية أخرى كأدوات النفي والاستثناء ونحو ذلك من تشكيلات الاستفهام النحوية، وترتبط تلك التشكيلات النحوية ربط تبعية بوظائف وإنجازات خطابية متنوعة تعبر عن غايات القرآن الكريم وتمثل ثراء المعنى القرآني ومقاصده الواسعة.

لقد خضع الاستفهام لتحليل عميق ودقيق عند النحويين الذين صنفوا الأدوات والوظائف، وتنبهوا لنمطي الاستفهام الرئيسين في مستوى التجريد، وتنبهوا للقواعد التي تتشكل بنى الاستفهام على وفقها وما يتولد عن ذلك من أغراض في التواصل والتأثير في الوجود الخارجي والمتلقي، وحاولوا رصد الأغراض التي تتولد عن الاستفهام في الاستعمال القرآني، وكذلك فعل البلاغيون في تتبع الإنشاء الاستفهامي في أصله وثناء أبنيته في الخطاب القرآني بحسب علاقات الاستفهام بوحدات الخطاب وفقراته المتسقة، وتجلّى المستويان النحوي والبلاغي في التحليل التفسيري للخطاب القرآني إذ بذل المفسرون غاية الجهد.

في التعرف على قصد الخطاب ومسالكه وغاياته للوصول إلى ما تحقق من آثار في التلقي القرآني.

إنَّ دراسة الخطاب القرآني يقتضي إعداد أدوات بحث تناسب طبيعته وقصديته، وانتخاب منهجية منضبطة، ويبدو أن المنهج التداولي سواء التراثي أو الحديث هو أنسب المناهج لتحليل الخطاب وفهم أبنيته وما تحقّقه من إنجازات في الخارج، مع التنبه لخصوصية القرآن الكريم فهو كلام الله الذي يخاطب به عباده، وهو المعجز لغة ومعنى، والتنبيه لطبيعة الحدائث التداولية التي ولدت في بيئة تغاير بيئة التداولية الإسلامية، ولا يمنع هذا التمايز المعرفي من التعاطي التكاملي بين المنهجين المتقاربين في كثير من المنطلقات والمبادئ والإجراءات، وعلى هذا اتخذنا هذا السبيل في تحليل تراكيب الاستفهام في الخطاب القرآني الكريم.

نعتمد في التحليل بالدرجة الأساس على التداولية التراثية بنحوها وبلاغتها وتفسيرها، ونحاول تعزيز هذا التحليل بما استجد من البحث التداولي الحديث، لنحقق بذلك كفاية من الوصف والتفسير، ونتتبع ما رقنه العلماء المسلمون من ضبط وتجريد وتنميط للتوصل إلى وصف أكفأ لمسلك من مسالك الخطاب القرآني وهو الاستفهام بأبنيته وأغراضه المتنوعة، ولا يتوخى هذا البحث استقراء جميع الآيات التي تضمنت الاستفهام، بل يأخذ بتحليل نماذج مختلفة من الآيات والتراكيب القرآنية التي تكفي لبيان الأشكال وطبيعة انتظامها وأنواع الوظائف والأغراض المتولدة عنها.

الاستفهام في المعجم والاصطلاح التراثي

الاستفهام في المعجم طلب الفهم، يقال: استَفْهَمَهُ سألَهُ أَنْ يفْهَمَهُ، واستَفْهَمَنِي الشَّيْءُ فَأَفْهَمْتَهُ وفَهَّمْتَهُ تفهيمًا، وفَهَّمْتُ الشَّيْءَ علمتُهُ (ابن منظور 1414هـ، مادة فهم، 5/168)، وفي مقاييس اللغة، (الفاء والهاء والميم علم الشيء كذا يقولون أهل اللغة) (ابن فارس 1979م، 4/57).

وفي كتب الاصطلاح العامة (الفهم: هو تصور الشيء من لفظ المخاطب، والإفهام إيصال المعنى باللفظ إلى فهم السامع) (أبو لبقاء الكفوي 2011م، 587).

وتوارد مع لفظة الاستفهام لفظة أخرى مرادفة في الاستعمال والاصطلاح النحوي وهي لفظة الاستخبار التي ترادف الاستفهام (ابن فارس 1979م، 182/2)، ومن هنا نصّ الجرجاني على أنّ الاستفهام استخبار، وهو طلب من المخاطب أن يخبرك (الجرجاني، 1992م/165)، وكذلك ابن يعيش رادف بين الاستفهام والاستخبار والاستعلام (المفصل 150/4)، وذكر السيوطي أنّ الاستفهام طلبُ الفهم وهو استخبار (السيوطي 1974م، 267/3)، وبهذا تُوافِقُ الدلالة المعجمية الاستعمال الاصطلاحي عند النحويين، والاستفهام عند النحويين ضمن الإنشاء الطلبي بحسب طبيعة الاستفهام التي تتحدد بطلب الفهم، وبغاير الاستفهام سائر الأغراض الطلبية الأخرى بكونه طلباً للقول لا أيقاعاً للفعل، ولذا عدّه أبو حيان الأندلسي إنشاءً خاصاً بحسب خصائصه الطلبية (أبو حيان الأندلسي 2000م، 32/1).

واصطلح بعض أصحاب الدراسات القرآنية عليه الاستخبار أيضاً، وحّدّه عندهم (طلب خبر مالمس عندك) (الزركشي 1957م، 2/318) فرادفوا بين الاصطلاحين في كثير من مباحثهم، وفرّق بعضهم بينهما فالاستخبار فيما لم يتحقّق فهمه، والاستفهام فيما يسأل عنه ثانية، وعند علماء البلاغة الاستفهام لطلب حصول في الذهن، ويكون المطلوب حصوله حكماً بشيء على شيء أو لا يكون، والأول يسمى تصديقاً وهو ما يمتنع انفكاكه من تصور الطرفين، والثاني يسمى تصوراً وهو ما لا يمتنع انفكاكه من التصديق (السكاكي 1987م/303)، ويعرف أيضاً بطلب الفهم أو

طلب حصول صورة الشيء في الذهن (مطلوب، 246/1980)، وهو العلم بنسبة هي في أصلها خبر ولذا لا يستفهم عن الطلب. (مهدي المخزومي 1986م/264).

ويندرج الاستفهام في أساليب الطلب التي يطلب بها حصول شيء غير حاصل قبل التكلم فهو إنشائي السمة وطلبي المضمون، وهو من أغراض الإنشاء الطلبي الرئيسة عند النحويين والبلاغيين، ويتمثل ببنية تصدر بإحدى أدوات الاستفهام الموضوعة له وهي (الهمزة وهل وما ومن وأي وكم وكيف وأنى وأين ومتى وأيان، فالهمزة وهل حرفان أما باقي الأدوات فأسماء (ابن مالك 1985م/279)، ف (الأسماء المستفهم بها يغني الحرف الواحد عن الكلام المتناهي في الأبعاد والطول ومنه قولك: كم مالك؟ فهو مغن قولك: عشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مئة ألف، فلو استقصيت الأعداد لم تبلغ ذلك أبدا؛ لأنه غير متناه، فقولك: كم يغني عن الإطالة غير المنتهية ومثله أين) (ابن جني 1385هـ، 83/1) ويؤدي الاستفهام بينيته المتكونة من أداة تصدر الجملة وتكملة لها غرض أساس هو طلب الفهم بشيء لم يكن معلوما قبل زمن التكلم، إذ يطلب به تحصيل العلم بالنسبة الكلية بين عنصري الجملة وهو تصديق تلك النسبة وتحقيقها في الخارج أو تكذيب تحقيقها في الخارج، وهو الاستفهام التصديقي، أو تحصيل العلم بالمفرد أو أحد عناصر الجملة الاستفهامية، هو ما اصطلاح عليه باستفهام التصور، هذا في أصل الاستفهام الوضعي في النظام النحوي العربي. فجميع الأسماء لطلب التصور لا غير، وأعم من جميع أدوات الاستفهام الهمزة التي تشترك بين التصور والتصديق (ابن هشام 1378هـ، 42/1)، وهل تكون للتصديق فقط.

وتطراً على أصل معناه تحولات في الوظيفة يفرضها السياق والقصد، وتحددها ظروف الاستعمال وطبيعة الخطاب، وقد تنبه علماء النحو والبلاغة والأصول إلى تحولات الاستفهام في الاستعمال إلى أغراض مجازية كثيرة، على وفق سياق الاستعمال وقصد المتكلم، وقد أحصى السيوطي من المعاني التي يخرج لها الاستفهام اثنين وثلاثين معنى، مثل الإنكار والتوبيخ والتقرير والتعجب والعتاب والتذكير والتفخيم والافتخار والتهويل والتسهيل والتهديد والوعيد، ونحو ذلك (السيوطي 1974م/376)، فالاستفهام في أصل وضعه لطلب العلم إذا استعمل في مقامات مطابقة لشروطه المتمثلة بجهل المتكلم وقصده طلب الفهم، وعدم توارد بنية الاستفهام مع مؤشر بنيوي آخر مثل النفي أو العطف، فيجرى الاستفهام على أصله الحقيقي، وأما إذا تعذر حمله على أصله لتغيّر شروط استعماله مقامياً فيحمل على غرض آخر يؤدّي الاستفهام يناسب مقام استعماله وقصد المتكلم، وله مؤشرات بنيوية تتمثل بتوارد الاستفهام مع النفي، أو مؤشرات مقامية تحول الاستفهام عن حقيقته الوضعية إلى إنجاز فعل ثانوي.

والظاهر من بحث النحويين والبلاغيين أنهم رصدوا المعنى الحقيقي والمعاني الأخرى المتولدة (ومنها التقرير والإنكار والتوبيخ والتمني ونحوها)، ووضعوا لتلك التحولات ضوابط خارجية تقوم على القصد وقرائن المقام، وضوابط داخلية تقوم على ما يتوارد مع أدوات الاستفهام من قرائن بنيوية استقصوا أنماطها وأشكالها وربطوا تلك التواردات البنيوية بما تؤديه، نحو توارد هل مع حرف الجر (من) الداخل على النكرة، نحو (هل من شفيح) هو إنجاز التمني بالاستفهام عن شيء محال، وبذلك يمكن الاهتمام إلى تعميمات الصياغة النحوية والبلاغية للتحولات التداولية

ورصدها بنيويا ودلاليا، وتحقق تلك التعميمات كفاية للوصف والتفسير والتقعيد في إطار اللسانيات التراثية.

الاستفهام في اللسانيات الوظيفية:

تتكون الجملة في النحو العربي القديم من عمدة (مسند ومسند إليه) في نمطي الجملة الاسمية والفعلية، وأشار النحويون العرب إلى ما يطرأ على هذه الجملة لتوليد أنماط الأغراض التخاطبية، تمثل بدخول بعض الأدوات الوظيفية التي تسم الجملة بإنجازية معينة ومن أهم تلك الأدوات المولدة للأغراض الإنجازية أدوات الاستفهام بأنواعها فقد احتلت صدارة الجملة لأنها دوال على أغراض الكلام ومؤشرات إنجازية مخصصة للجملة وممثلة لقصد المتكلم من إنشاء خطابه على ذلك النحو (الرضي 1978م، 372/3) ويقابل (المسند والمسند إليه) في النحو الوظيفي مصطلح النواة ويقصد به المحمول (الفعلية أو الاسمي أو الصفي) وموضوعاته أي الحدود التي يقتضيها المحمول اقتضاء ضرورة، وتكون إما موضوعاً واحداً أو موضوعين اثنين أو ثلاثة موضوعات بحسب محل ذلك المحمول، ونضرب لذلك مثالا: أعطى زيدٌ خالدًا الكتاب الضخم الذي ألفه، فنواة هذه الجملة الفعل أعطى، وموضوعاته الثلاثة (المنفذ: زيد، والمستقبل: خالدًا، والمتقبل: الكتاب الضخم الذي ألفه).

والحيز الذي يسبق النواة يشغله مخصص أو مكونات حاملة لوظائف خاصة (المتوكل 72/2009)، مثل أدوات الاستفهام التي تدخل على الجملة، وتعد تلك الأدوات المخصصة مؤشرا للقوة الإنجازية، مثل قولنا: هل يتزوج خالد هندا الأسبوع المقبل؟ و: أقابلت زيدا في المتدى؟ و: متى ستعود هدى إلى البيت؟ إلا أن بعض أدوات الاستفهام يحتل موقع المخصص والنواة في الجملة الاستفهامية نحو قولنا: من عندكم؟ فقد أخذت

من موقع المخصص أو المؤشر الإنجازي للاستفهام، وموقع المسند إليه في الجملة.

وتختلف النظريات الوظيفية في تحديد نوع وعدد الوظائف التداولية فنموذج النحو الوظيفي لسايمون ديك يصنف هذه الوظائف صنفين رئيسين وظائف تداولية خارجية ووظائف تداولية داخلية، والأخيرة تسند إلى عناصر تنتمي إلى الجملة نفسها، في المستوى التمثيلي أو العلاقي، ويشتمل المستوى التمثيلي على وظيفتين هما المحور والبؤرة، وتنقسم كل منهما إلى وظائف فرعية (ينظر المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية/553) وما يهمنا من تلكما الوظيفتين هو البؤرة وهي الوظيفة التي تسند إلى المكون الأهم أو الأبرز في موقف تخاطبي ما وهي ما يعتقد المتكلم بأنها أجدر بأن تدرج في مخزون علم المخاطب (المتوكل، 2013م/557)، وللبؤرة أنواع مثل بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة، وتشتمل بؤرة الجديد على وظيفتين هما بؤرة الطلب وبؤرة التتميم؛ و (بؤرة الطلب) تطلق على المكون الحامل للمعلومة التي لا تتوافر في مخزون المتكلم، لأن المتكلم يطلب من المخاطب أن يمده بمعلومات لا تتوافر في علمه، وعلى المكون الحامل لمعلومة إنكار (بؤرة جحود) وربما تتمثل بالاستفهام الاستنكاري (المتوكل، 2013م/559).

ويرتبط تنميط البؤرة في النحو الوظيفي بطبقات مقامية، فالبؤرة سواء أكانت بؤرة مقابلة أم بؤرة جديد تنماز طبقة مقامية في حالة الاستفهام، إذ تطابق بؤرة الجديد طبقة مقامية موالية تتمثل بالآتي:

*المتكلم يجهل معلومة ما.

*المتكلم يطلب من المخاطب أن يعطيها إياه.

أما بؤرة المقابلة فتتطابق مع مع طبقة مقامية تحدد على النحو الآتي:

*المتكلم يمتلك معلومات (معلومة 1، ومعلومة 2، ومعلومة ن..)
*المتكلم يتردد في تعيين إحدى المعلومات.

*يطلب المتكلم من المخاطب أن يعين له المعلومة الواردة.

وبهذا يرتبط مقام الاستفهام للبؤرة في الطبقة الأولى (بؤرة الجديد) بنوعين من الطلب، الأول يطلب المتكلم فيه من المخاطب أن يمدّه بمعلومة يجهلها، وفي الطبقة الثانية يطلب المتكلم من المخاطب في حالة بؤرة المقابلة تعيين المعلومة الثابتة التي تردد المتكلم فيها. وهو ما فرق فيه النحويون القدامى بين الاستفهام بهل والهمزة والأسماء جميعاً، والاستفهام بالهمزة المتواردة مع (أم). (المتوكل، 1985/ 29-30)

الاستفهام الحقيقي في الخطاب القرآني

ورد الاستفهام في الخطاب القرآني على حقيقته في طلب العلم بشيء في مواضع ليست بالقليلة، بحرفي الاستفهام الهمزة وهل وأسماء الاستفهام، ومن ذلك قوله تعالى: (قالوا أنت فعلت هذا بالهتينا يا إبراهيم، قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون) [الأنبياء، 62-63]، فالاستفهام لطلب العلم بنسبة الفعل لإبراهيم، وجاء جواب إبراهيم بـ(بل فعله كبيرهم)، نفياً وإبطالاً لأن يكون هو الفاعل لذلك، لأنَّ بل تقتضي نفياً ما دل عليه كلامهم الاستفهامي (الطاهر بن عاشور 1984م، 18/101)، وافترض حقيقة الاستفهام يتأسس على وفق احتياجه إلى جواب، واستلزام النفي في جواب الاستفهام تحتمه قيود السياق المقالي المتمثلة بتصدر الجواب بالأداة (بل) التي تقتضي النفي لمضمون الاستفهام ونقض محتواه القضوي، وكذلك يتضافر السياق المقامي مع القيود التركيبية في انحتم ورود الاستفهام على حقيقته واقتضاء النفي له.

وقوله تعالى: على لسان أخت موسى (عليه السلام): (هل أدلكم على أهل بيت يكفلونه وهم له ناصحون) [القصص/12]، الاستفهام على حقيقته وهو طلب تصديق النسبة في الجملة الفعلية، وفيه عرض على آل فرعون لبيت يتكفل بإرضاعه بعد أن رفض المراضع، وقد جاء الاستفهام بتلطف معهم لإبعاد الظنة عن نفسها، فدفعه فرعون إليها وأجرى لها فذهبت به إلى بيتها (الطاهر بن عاشور 1984م، 305/12) و(الطبرسي 1995م، 37/5).

ومن الاستفهام الوارد على حقيقته، قوله تعالى: (يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح) [المائدة/4] أي يسألون النبي محمد (ص)، هو استفهام التصور وفحواه ما الذي يحل لهم أكله من المطاعم والمآكل، فقل لهم أحل منها الطيبات، وهي الحلال الذي أذن لكم ربكم في أكله من الذبائح وأحل لكم مع ذلك صيد ما علمتم من الجوارح لجرحها فرائسها وكسبها لأربابها أقواتهم من الصيد (الطبري 2001م/48/2) ويبدو أن المفسرين قد حملوا هذا الاستفهام على حقيقته في طلب الفهم، بحسب قرائن السياق المقالي المتواردة مع الاستفهام، المتمثلة بتركيب (يسألونك) الدال على جهلهم بالمضمون القضوي للجملة الاستفهامية، وتوارد الجواب مع الاستفهام مما يحتمل حمله على حقيقته الطلبية.

وحمل الاستفهام على حقيقته في الآية المباركة (قال فمن ربكما ياموسى، قال ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى) [طه/49] فقد جاء الخطاب للاثنتين ووجه النداء إلى موسى عليه السلام لأنه الأصل في النبوة وكان هارون وزيرا له وتابعا، ويرد الاحتمال أن فرعون توجه بالاستفهام إلى موسى خبثا منه، فخصّ موسى بطلب الإجابة لما عرف فصاحة هارون والرتة في لسان موسى (الزمخشري 1987م، 67/3).

وفي الآية الكريمة (قالوا أَدْعُوا لَنَا رَبَّكَ يَبِينُ لَنَا مَا هِيَ) [البقرة/68] بعد أن سألوا موسى عليه السلام أن يبين لهم ما لونها، طلبوا في هذه الآية تبيان ماهيتها، أو المزيد من التوضيح متعللين بقولهم إِنَّ البقر تشابه علينا، وإنهم مهتدون، (مكارم الشيرازي 2015م، 1/266)، وهنا (ما) للاستفهام عن الصفة وليست للسؤال عن جنس البقر، فجنس البقر معلوم، فقد أنزلوا البقرة التي أمروا بذبحها منزلة فرد من جنس غير معلوم، لغرابة حكمة الأمر بذبحها، فالجنس والصفة موردين للسؤال عنهما بـ(ما)، ولم يرد الاستفهام بـ(أي) لأن (أيا) يراد بها السؤال عما يميّز الشيء من أفراد نوعه، والمضاف إلى أي دليل على ذلك مثل قوله تعالى: (أي الفريقين خير) [مريم/73] وأي البقرتين تعجبك، وليس أمامهم بقرات معينات لينتقوا أحدها (الطاهر بن عاشور 1984م 1/139).

وقد ورد الاستفهام على حقيقته في طلب فهم شيء مجهول تصديقا أو تصورا بـ(ما) في ست عشرة آية في البقرة والأعراف ويوسف وطه والشعراء والنمل والقصص والحجر (عضيمة 2004م، 3/81-82)

ويبدو من أنساق الاستفهام في الآيات الكريمة الماضية أن الاستفهام يدخل في دائرة الأفعال الكلامية الطلبية، ويحقق إنجازية تتصف بطلب المتكلم التيقن من تحقق المحتوى القضوي بما يجعله يريد معرفة مدى مطابقته للواقع، وقد يظهر من جهة الحال الذهنية التي يصدر عنها الاستفهام نمط من التراكب بين الاعتقاد بعدم اليقين وإرادة المعرفة، لكن المسألة تعود إلى طبيعة فعل الاستفهام القائم على الإرادة بما هو فعل طلبى موجه إلى المخاطب يبتغي حمله على الإجابة.

ويبدو من خصائص الاستفهام أن المتكلم به يبنى قصده على اقتضاء مفاده أنه يعرف جزءاً من المطلوب ولكنه غير متيقن من مطابقته للخارج،

وهذا الجزء الذي يقرُّ في علم المتكلم يمثِّله التمييز التراثي (النحويُّ والبلاغيُّ)، وهو انقسام الاستفهام إلى التصديق والتصوير، فالاستفهام التصديقي يكون عن صدق العلاقة بين مكوّنات المحتوى القضوي، وأمّا التَصَوُّري فعن مكوّن من المحتوى القضوي للجملة، وعلى الرغم من الفائدة التركيبية التي تمخّضت عن هذا التمييز بين ما يوسم بالحرفين الموضوعين للاستفهام التصديقي وما يوسم بأسماء الاستفهام، والفائدة الدلالية المتمثلة بتعيين المكونات التي تحثّل موضع التبئير على سبيل المثال (ينظر المتوكّل 1985م/49) غير أنّ هذا التمييز قليل الفائدة في تحليل الخطاب وتقضيّ غاياته التخاطبية، إذا أرجعنا كلّ استفهامٍ إلى مؤشّر انجازي أصل يتمثل بالحرف الرئيس في الاستفهام وهو الهمزة التي عدّها النحويون العرب أمّ الباب وأنّ كلّ أنماط الأنساق الاستفهامية تعود تجريدًا إلى هذا الحرف، وما صدارة أسماء الاستفهام إلّا لاشتغالها على هذا الأصل والاستغناء عن الهمزة التي تلازم تراكيب الاستفهام (ابن يعيش 2001م، 23/1)، فالأسماء لا تدل على الاسمية وعلى إنشاء طلب الاستفهام في حال واحدة، ومن هنا يرى النحويون أنّ أسماء الاستفهام تدلّ على الاستفهام بتقدير الهمزة ولكن لما كانت لا تستعمل إلا مع الاستفهام استغني عن همزة الاستفهام، وأضحت الأسماء نائبةً عنها فدالّتها على الاسمية دلالة باللفظ ودالّتها على طلب الاستفهام من الخارج (ابن يعيش 2001م، 24/1).

والدلالة الذهنية للاستفهام تقتضي مقوليا الإيجاب والسلب معا، فالإمكان الإيجابي الذي يؤشّره الاستفهام يقوم في حد ذاته على الجمع بين الإيجاب والسلب بحسب منطق توزيع المقولات في تقسيم الأفعال الكلامية بحسب إنجازيتها، ومن الواضح أن يكون الاقتضاء قائما على

حركة واسعة جدا تشمل نصف دائرة على الأقل وهي الحركة التي تربط بين حدين يتمثلان بالإيجاب والسلب، وتفسير هذا يقوم على أمرين: أولهما تركيب بنيوي يتعلق بالتشارط النظامي بين الاستفهام والإثبات والنفي وأساسه الوحدة البنائية العاملة في الكلام، بحسب عبارة النحويين القدامى، وهما موضع لإظهار قصد المتكلم إثباتا أو نفيا أو استفهاما، وثانيهما الافتراض القديم الذي يضيف إلى العامل الداخلي المتعلق ببنية الجملة عاملا خارجيا يتجلى بأن الأخبار جوابات عن استفهام، سواء أكان ذلك بتقدير المتكلم لسؤال أم بإمكان أن تأتي الجملة جوابا عن سؤال أم تكون الجملة جوابا حقيقيا عن سؤال حقيقي واقعي (ينظر الشاوش 2001م، 860/2، والمبخوت، 2010م/196).

ويظهر أن الاستفهام مسلك خطابي يناسب البعد التوجيهي للخطاب القرآني ولا سيما غاياته الحجاجية، وهو أنسب الأساليب لاستهلال الخطاب به، ومن هنا جاءت استهلالات السور القرآنية بالاستفهام؛ لما له من بعد تأثيري وقيمة تخاطبية، فأحصى الزركشي ست سور استهلّت بالاستفهام هي (الإنسان، النبأ، الغاشية، الفيل، الماعون، والإنشراح) (الزركشي، 228/2) ونص التفتازاني على وظيفة الاستفهام في تركيز الخطاب وتكثيف المعاني المطولة وثراء الأغراض المتولدة عنه في الاستعمال القرآني (التفتازاني 1330هـ، 114/1)، ومن هنا فإن الاستفهام من الآليات الخطابية التوجيهية، بوصفه وسيلة توجه المخاطب إلى خيار واحد هو ضرورة الإجابة عنها، ومن ثم فإن المتكلم يستعمل الاستفهام للسيطرة على مجريات الأحداث والسيطرة على ذهن المخاطب وتسيير الخطاب نحو ما يريد منشؤه لا حسب ما يريده الآخرون وتعد الأسئلة ولا سيما الأسئلة

المغلقة من أهم الأدوات اللغوية لاستراتيجية التوجيه (عبد الهادي الشهري، 352/2004).

وتقسم (ألي فريد) وظائف الاستفهام إلى عدة أقسام، فبلغت عندها ست عشرة وظيفة، وذلك بحسب التطابق بين وظيفة السؤال التداولية/الاجتماعية وشكله التركيبي كما يستعملها الناس في الحوارات الثنائية العادية وبحسب ما يتطلبه السياق، فالأسئلة تستعمل لأنواع مختلفة من المعلومات، كما أنها تمد المتكلم بالوسائل اللازمة للسؤال عن العالم الخارجي وعن حياة المخاطب ومشاعره، وعن المناسبات والخبرات المشتركة، وكذلك عن الحوار نفسه، ولكن هناك بعض الاستفهامات تخلو من المعلومات لأن بعضها من هذه يستعملها المتكلم لجعل المخاطب يركز على نقطة محددة للحوار، أو ليتحقق من أن المخاطب مركز على نقطة سلفا، وتوزع الوظائف على أربعة أصناف كبرى هي الوظائف الخارجية ووظائف الحديث ووظائف العلاقة بين طرفي الخطاب ووظائف أسلوب التعبير إذ تبدأ الوظائف من سلمية البحث عن المعلومات وتنتهي إلى تقديم المعلومات ويندرج تحت صنف الخارجية أربعة وظائف هي البحث عن المعلومات العامة، والمعلومات الاجتماعية والدعوات الاجتماعية والمعلومات الإشارية، أما وظائف الصنف الثاني الحديث فهي ثلاث وظائف: وظيفة توضيح المعلومات، إعادة المعلومات، وتأكيد المعلومات، وهناك أربع وظائف تندرج تحت الصنف الثالث، صنف العلاقة: وهي وظيفة تركيز الحوار، والمعلومات المشتركة، والمعلومات القولية (وهي التي تمثل الوظيفة الاتصالية للغة عند جاكوبسون)، وتوسيع الخطاب.

وأخيرا تكون هناك خمس وظائف تندرج تحت الصنف الرابع: صنف أسلوب التعبير، وهي: الوظيفة التعليمية، والبلاغية، والدعابة، ووظيفة توجيه

الذات، والكلام التقريري. ومن ناحية أخرى فإن استراتيجية التوجيه تندرج في الأسئلة، فتكون أحكم في السؤال المغلق، لأنها توجه إلى الجواب أولاً، وإلى محتوى القضية ثانياً (الشهري، 2004م/354).

الاستلزام الخطابي في الأنساق الاستفهامية

الاستلزام الخطابي أو الأفعال الكلامية غير المباشرة، نعني به تحول الاستفهام من حقيقة طلب فهم المجهول إلى معان مجازية متعددة ترتبط بطبيعة السياقين المقامي والمقالي، وقد خرج الاستفهام من حقيقته إلى أغراض أخرى مثل التهديد والوعيد والعتاب والافتخار ونحو ذلك من الإنجازات الخطابية الثانوية، بل نرى أحد العلماء قد وضع مؤلفاً خاصاً بالأغراض المجازية التي يتحول إليها الاستفهام (روض الأفهام في أقسام الاستفهام)، وقد استعمل اللسانيون العرب مصطلحات كثيرة للتعبير عن المعاني الضمنية في الاستفهام مثل (الخروج على خلاف مقتضى الظاهر) (ومخالفة ظاهر اللفظ معناه) و(الإعنات) (هشام الخليفة، 2007/444).

ومن اللافت أنَّ الاستفهام في القرآن الكريم في الأعم له وظائف تتعدى طلب الفهم، قد تناولها علماء التفسير والنحو بالتحليل بهدف استنتاج المعاني الضمنية المقصودة بالخطاب القرآني، وبهدف صوغ كفاية وصفية لعلاقة المبني بالمعنى.

وفي التداوليات الحديثة تنبه سيرل إلى تجاوز إنجازية بعض الأفعال الكلامية لمضمونها القضوي، مما ألجأه إلى تكميل النظرية الإنجازية بالأفعال الكلامية غير المباشرة التي تجاوز إنجازيتها حملتها الدلالية الحرفية (ينظر: سيرل 2015/113)، ولعل غرايس أهم من التفت إلى المعنى المضمّر في التراكيب النحوية، وتنبه إلى كيفية أن نعني بقوله ما أكثر مما نقول، ولضبط تحولات المعنى وضع مبدأ التعاون الذي يحكم عملية

التواصل بين المتخاطبين، فالاستلزام الخطابي هو المعنى المضمر الذي لاتدل عليه الألفاظ دلالة مباشرة، وإنما يكون المعنى المضمر حصيلة الاستدلال، وهو ما يبنى على وفق نظرية غرايس في (منطق المحادثة).

لقد انبنت نظرية غرايس في الاستلزام الخطابي على مبدأ التعاون بين المتخاطبين، فالمتخاطبون عادة يتبعون ما أطلق عليه بمبدأ التعاون، ويستعينون به، وفحوى هذا المبدأ أن إسهام المخاطب الحوارى حين الإدلاء به ينبغي أن يكون مناسباً للاتجاه والغاية المتوخاة من المحاوراة التي يشارك فيها، وتنضوي تحت هذا المبدأ مجموعة من القواعد السلوكية أو الحكم المحادثية وهي: 1- (الصلة أو المناسبة): وتعني أن يكون الكلام مناسباً أو ذا صلة بموضوع الخطاب 2- (النوعية): ألا يقول ما يعتقد به غير صادق 3- (الكمية) ينبغي أن يكون إسهام المتكلم في المحاوراة مفيداً بالمعلومات بالقدر الوافي، وألا يجعل المتكلم إسهامه أكثر من المطلوب، 4- (الأسلوب): أن يتجنب المتكلم الغموض واللبس وأن يكون كلامه موجزاً ومرتباً بتسلسل مترابط.

ولم يدع غرايس أن المتخاطبين يتبعون تلك القواعد التخاطبية بحذافيرها، وإنما هي مسلمات يتخذها المتكلم لإنجاح خطابه وبلوغ هدفه، فلو خالفها المتكلم فإن المستمع يفترض أن المتكلم ملتزم بها أو في الأقل على المستوى الأعمق في التواصل بمبدأ التعاون.

ففي أكثر المحاورات لا يلتزم المتكلم بكل القواعد الأربعة، فقد يخالف أو يستغل القواعد عن قصد معتمداً على افتراض المستمع بأنه يتبعها على مستوى آخر، ومن هنا فإنه يعمل فكره للبحث عن تأويلات لخطاب المتكلم، يكون من طبيعتها أن المتكلم يتبع القواعد لكنه يقوم باستغلالها لإيصال ما يقصده بخطابه، وهذا هو الاستلزام الخطابي، أما اتباع القواعد

الأربعة بشكل سطحي وعلى مسار الخطاب فإن ذلك لن يولد استلزاما، بل يكون المعنى مباشرا أو حرفيا تطابق دلالة ألفاظه معناه المقصود.

إن هذه القواعد ليست اعتباطية، وإنما هي وسائل عقلانية وهي بهذه الصفة لا تغطي التواصل اللغوي فحسب بل تغطي السلوك غير اللغوي، وللمتكلم موقفان من هذه القواعد السلوكية:

1- اتباع القواعد والتقيد بها.

2- عدم اتباع كل القواعد وعدم التقيد بها.

وعلى وفق هذين الموقفين يكون المعنى حرفيا أو ضمنيا. فالموقف الأول ينتج معنى حرفيا، ومن الثاني يتولد استلزام متعمد حين يقصد المتكلم وبصورة علنية أن لا يتبع القواعد، ويريد من المخاطب أن يدرك أن هذا الاستخفاف بالقواعد متعمد ليولد الاستلزام المتعمد. وبهذا يعتمد المتكلم على قدرة المخاطب على استنتاج المعنى المضمّر (غير المباشر) من منطوق خطابه. وهذا الاستلزام المتولد ينقسم بحسب غرایس على نوعين بحسب تعلقه بالسياق:

1- الاستلزام المعمّم: ويرتبط غالبا بطبيعة توارد وحدات السياق المقالي وانتظامها في الخطاب.

2- الاستلزام المخصص. ويرتبط غالبا بالسياق المقامي، وعلاقة المتخاطبين، ومناسبة الخطاب (هشام الخليفة، 2013م/33-34).

الاستلزام الخطابي المعمم: يتولد هذا النوع من الاستلزام دون الحاجة إلى سياقات مقامية خاصة، مثل قولنا بعض طلاب زيد يحبون الوكيبيديا، يولد استلزاما معمما مفاده أن ليس كل طلاب زيد يحبون الوكيبيديا، وهذا الاستلزام له انتشار وتداول في الاستعمال ويفهم من دون الحاجة إلى سياق مقامي مخصص (هشام الخليفة، 2020/303)، ويرتبط الاستلزام بمولدات

لسانية، أطلق عليها قواعد الاستلزام، وهي التعابير اللسانية التي تصاحب المحتوى القضوي للأفعال الكلامية وربّما موقعية تلك التعابير وهيئتها الصرفية، فالأساس في هذا هو مجموعة التعابير اللغوية المنتظمة في سياق مقالي ما تضطلع بمهمة إنتاج استلزام تخاطبي معمم (هشام الخليفة 2020م/193، 344).

ويظهر الاستلزام الخطابي المعمم بصورة جلية في الجمل التي يطرأ عليها عدول أو انزياح عن أصلها التواضعي في أنظمة النحو وقواعده النمطية، فالإضافات والحدوفات والتواردات وسائل توليد معانٍ ضمنية، تستلزم من الاستدلال السياقي وتولد معاني مستنتجة، أما الاستلزام المخصص فقد ربط علماء العربية بين تحولاته وأغراضه المستلزمة بعلاقات خارج البنية النحوية، تتعلق بحال المخاطب وغرض النسق الاستفهامي، والقصد المنتج للاستفهام.

وقد ذكر علماء العربية أنَّ الاستفهام ثري بمعانيه المتولدة في الاستعمال، إذ يخرج إلى قوى إنجازية ترتبط بطبيعة السياقين المقالي والمقامي، ومن العلماء من أحصى عشرة معاني وذكر الزركشي أربعة معاني للاستفهام إخبارية وثمانية عشر معنى إنشائيًا، وأجملها جميعها بردها إلى القسمين الرئيسين الخبر والإنشاء، (الزركشي 1957م، 329/2-350)، وتتبع ابن الصائغ المعاني الثانوية للاستفهام فأحصى (ستة وعشرين معنى) في كتابه روض الإفهام في معاني الاستفهام.

وذكر ابن هشام أن الهمزة ترد لثمانية معانٍ ثانوية هي:

1- التقرير، نلمح هذا التحليل لبنية الاستفهام التقريري، في أول المدونات النحوية، فقد تناول سيبويه المعاني المخصوصة المتولدة من تفاعل الاستفهام مع مصاحبات أخرى تنتج التقرير، والتقرير هو إثبات

لمعنى من المعاني فهو تحقّق المحتوى الدلالي للنسق الاستفهامي وإثباته وجودا (سيبويه 1988، 176/2)، وهذا ما أتبعه ابن هشام بعقده فصلا عن استلزامات الاستفهام لمعان ثوان، ومنها التقرير ومفاده أن يحمل المتكلم مخاطبه على الإقرار والاعتراف بأمر مستقر عنده ثبوتا أو نفيا وعدما، ولا بد أن تقترن أداة الاستفهام مع لفظ مصاحب، واستقرار علم المخاطب بالمعنى المقرر، وهما شرطان في تحقّق المعنى الاستلزامي (التقرير) فقوله تعالى: (أأنت فعلت هذا بآلهتنا) [الأنبياء/62] فيحتمل إرادة التقرير، لأنهم قد علموا باعتقاد إبراهيم، وهنا تقرير للفاعل (إبراهيم) بالآلهة، ولا يكون تقريراً عن الفعل ولا تقريراً به، لأن الهمزة دخلت على الفاعل معنى، (ابن هشام 1378هـ، 26/2).

وعدّ ابن جني التقرير المستلزم من الاستفهام ضرباً من الخبر، وقدم على خروج الهمزة من معنى الاستفهام إلى معنى التقرير دليلين مقالين: الأول دليل إعرابي وهو امتناع نصب جواب الاستفهام أو جزمه، إذا خرجت الهمزة إلى التقرير فقال (ويدل على أنه فارق الاستفهام امتناع النصب بالفاء في جوابه والجزم بغير الفاء في جوابه) (ابن جني، 1385هـ، 463/2)، والثاني دليل معنوي هو قدرة الهمزة إن خرجت عن الاستفهام الحرفي إلى التقرير على تحويل النفي إلى الإثبات وعكسه نحو، قوله تعالى: (أأنت قلت للناس) (يونس/59) أي لم يأذن لكم، وقوله تعالى: (أأنت قلت للناس) [المائدة/116] أي لم تقل للناس اتّخذوني وأمي إلهين، ومن الاستلزامات المعمّمة التي ذكرها ابن جني في تحول همزة الاستفهام إلى التقرير؛ منها أن يُرى المخاطب أنّه خفي عليه ليسمع جوابه، ومنها أن يتعرف حال المخاطب هل يعرف بما عرفه المتكلم، ومنها أن يري الحاضر غيرهما أنه

بصورة السائل المسترشد لما في ذلك من غرض تخاطبي، ومنها أن يعد ذلك لما بعده مما يتوقعه، حتى إذا حلف بعده أنه قد سأله عنه حلف صادقاً فأوضح بذلك عذراً، وغير ذلك من المعاني التي يسأل السائل عما يعرفه لأجلها وبسببها والمرتبطة بمقامات الاستعمال وقرائن الخطاب اللسانية (ابن جني 1385هـ، 465/2).

وقد ربط علماء اللغة والنحو العربي تحولات الاستفهام إلى أغراضه بقيود تركيبية بالأصل وقيود تخاطبية سياقية بدرجة ثانية، فتوارد الهمزة مع الأدوات الوظيفية (كأدوات النفي وأم مثلاً) مشروط بتحول الهمزة عن الاستفهام إلى معنى آخر. فالهمزة كما نص على ذلك علماء العربية لها القدرة الدلالية على نقل النفي إلى إثبات إذا تواردت مع أداة نفي (أ+نفي) كقوله تعالى: (ألم يجدك يتيماً فأوى) [الضحى/6] أي وجدك يتيماً، وهو ليس إثبات محض بل إثبات مؤكد وحمل المخاطب على الإقرار به لغاية تخاطبية تتعلق بمقتضيات ما يتلوه من مفاهيم خطابية.

والظاهر أن الاستفهام الداخِل على الجملة لا يلغي محتواها الإخباري ومضمونها القضوي الحامل لمعلومة يريد المتكلم إثباتها في اعتقاد المخاطب وهو أمر يبدو في مسلكه التخاطبي ذا سمة حجاجية بالأصل فالتقرير مبني على تقدير المتكلم لموقف المخاطب من القضية مناط الحوار، فقد ذكر الجرجاني أن معنى الجملة قبل دخول الاستفهام عليها هو المعنى نفسه بعد دخول الهمزة عليه وذلك أن الاستفهام استخبار وهو طلب من المخاطب أن يخبرك، فإذا كان الكلام كذلك كان محالاً أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيرهِ في الاستفهام، فيكون المعنى إذا قلت: أزيد قائم؟ غيره إذا قلت: أقائم زيد؟، ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر، ويبدو من كلام الجرجاني (الجرجاني 1992م/109) أن لطريقة ترتيب الوحدات في

النسق الاستفهامي أثر واضح في المعنى المستلزم ووظيفة في الاستنتاج للمعنى الثانوي الذي يصاحب الاستفهام.

فالتقرير تثبيت المحتوى الدلالي للجملة وهو من المعاني الثانوية المنضوية تحت الفعل الكلامي الرئيسي الإخبار أو التقريريات في الاصطلاح التداولي الحديث، ويبدو من حديث النحاة أن الحديث عن المعاني الفرعية المستلزمة غير منفصل عن المعاني الأصول وتحدد المعاني الثانوية المستلزمة العامة، بوساطة قرائن المقال وطبيعة الصياغة النحوية وبسياق مقامي عام غير مخصص يتمثل بالمعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطب معرفتهما بالمضمون وبأعراف الاستعمال اللغوي وهو ما أطلقوا عليه (علم السامع) (الشاوش، 2001م، 2/ 870).

-وتتبدى القوة الإنجازية للتقرير بما تؤثره في المخاطب وإلجاؤه على الإقرار بقضية استقرت عنده ثبوتاً أو نفياً. وينحتم أن يليها الشيء المقرر به نحو قوله تعالى: (أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم) [الأنبياء/62] وقال الزمخشري أن الهمزة على التقرير في قوله تعالى: (ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير) [البقرة/106] إذ تحول النفي بعد الهمزة إلى إثبات مقرر واقع (الزمخشري 1987م، 1/ 197).

وذهب البلاغيون والأصوليون إلى أن التقرير يكون لمعنيين الأول التحقيق والتثبيت، كقول المتكلم عند إرادة الانتقام أو اللوم والعزم على الشروع فيه لا على طريق الوعيد والتخويف (أقتلت فلاناً؟) بمعنى أنك قتلتها قطعاً فلا نجاة لك من اللوم أو القتل، والعلاقة فيه أن الاستفهام مقتضٍ لكون المستفهم أعلم بحيث لا ينكر بل يحقق ما استفهم عنه، فاستعمله في التحقيق الذي لا ينكر توسعاً ومجازاً بالملابسة اللزومية في الجملة كما تقدم، والمعنى الثاني حمل المخاطب على الإقرار وإلجاؤه إلى ذلك الإقرار

وإلزامه إياه لغرض من الأغراض، كأن يكون المتكلم ومن يسمع منكبين لحصول ذلك الفعل من المخاطب، فتريد أن يسمعه منه من غير قصد لحقيقة الاستفهام المستلزم للجهل، أو يكون في السماع منه تلذذ بسبب المراجعة في الخطاب أو نحو ذلك والإقرار أي حمل المخاطب على الإقرار والإذعان، لأن جواب الاستفهام يكون إقراراً، فالاستفهام يستلزم حمل المخاطب على إقراره بالجملة وبذلك يكون الاستفهام المستعمل في مطلق طلب الإقرار من غير سابق جهل مجازاً مرسلًا فيعتبر في التقرير ما يعتبر في أصله (المغربي 1342هـ/294).

وبهذا التحليل لعملية استنتاج المغزى غير المباشر للجملة الاستفهامية، نلاحظ سعة أفق علماء اللغة العربية ورؤاهم التداولية المعمقة لتنوع المعاني والأغراض الإنجازية المستلزمة من الاستفهام، وخروجه عن ظاهر مقتضاه إلى التحقيق والتثبت، وقصد المتكلم أن يحمل المخاطب على الإقرار لأجل إسماع المخاطب الآخر الثالث المنكر لوقوع الفعل، وهذا المغزى الأخير قريب جدا لما يحصل في الحوارات القانونية في المحاكم ودور القضاء أو ما يسمى الاستجواب ويطلق عليه في الإنجليزية الأسئلة التقريرية التي يقصد منها حمل المخاطب على الإقرار ليسمع الحاضرون، وليس لطلب المعلومات (الخليفة 500/2007).

ويبدو أن التقرير معنى يتفرع عن الإخبار ويفارقه في القصد المولد له فهو يتغنى حمل المخاطب على الاعتراف بالمحتوى الإخباري (المحتوى القضوي) والإذعان للمتكلم، فهو ذو سمة حجاجية بالأصل، وهو معنى ثانوي لكنه واسع تدرج تحته تفرعات إنجازية أخرى مثل التسوية التي هي تقرير للمساواة بين مفهومين أو معنيين.

2-التسوية: التسوية تعني تكافؤ معنيين دون ترجيح لأحدهما على الآخر، وهو تقرير لفحوى المساواة وردّ على شكّ في أمر من أمرين أو دحضا لرأي بترجيح أحدهما، ويتحقق هذا المعنى عند وقوع الهمزة بعد كلمة سواء وتواردها مع جملة تكون مصدرا مؤولا نحو قوله تعالى: (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) [البقرة/6]، وبذلك تنضوي التسوية تحت التقرير بإثبات المساواة بين أمرين وتطابقهما، وهو المفهوم المستلزم من الآية المباركة، ومن هنا نص علماء العربية على أن هذه الهمزة لا تحتاج إلى جواب؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام وإن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر، وقرائن ذلك وقوع أم بين جملتين بتأويل مصدر أو مفرد، (ابن هشام، 1378هـ، 61/1) وهذا المعنى (تقرير التسوية) يندرج ضمن الاستلزمات المعممة التي ترتبط بسياق عام ويتسم بقابلية التكهّن بمعناه المقصود.

3-الإنكار الإبطالي وما بعده غير واقع ولا يصح ما ينسب لمدعيه، أو غير مطابق للواقع نحو قوله تعالى: (أفأصفاكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا) [الإسراء/40] وقوله عز وجل (أشهدوا خلقهم) [الزخرف/19] وقوله تعالى: (أفعمينا بالخلق الأول) [ق/15] ويستلزم من ذلك نفي ما بعد الهمزة، وقد تنبه ابن الصائغ على أن الاستفهام يؤدي غرض النفي عند توارده إلا مع أدواته ومنه قوله تعالى: (فهل يهلك 'لا القوم الفاسقون) [الأحقاف/35]، وكذلك إنْ عُطِفَ عليه النفي نحو قوله تعالى: (فمن يهدي من أضل الله وما لهم من ناصرين) [الروم/29]، (ابن الصائغ، 2023م/1183)، وأن تراكبت الهمزة مع النفي استلزم الإثبات ووقوع ما بعدها نحو قوله تعالى: (ألم يجعل كيدهم في تضليل وأرسل عليهم طيرا أبا بيل) [الفيل/2-3].

ويكون التقرير للإنكار الإبطالي ومن ذلك إذا تواردت أم مع همزة الاستفهام الخارج لمعنى غير طلب الفهم، من ذلك قوله تعالى: (أَلَمْ يَمْشَوْا بِهَا) أم لهم أيدٍ يبطشون بها [الأعراف/7] وصرح ابن هشام بأن الهمزة للإنكار الإبطالي، فهي بمنزلة النفي، وأم منقطعة، (ابن هشام 1378هـ، 65/1) فالاستفهام تحول من معناه الحقيقي إلى معنى استلزامي ينطوي على إنكار ادِّعاء المشركين وإبطال دعوتهم بتقرير نفي قوتهم واستطاعتهم، فالتقرير معنى فرعي وليس من المعاني الأصول ك (الإثبات أو النفي) في نظرية المعنى وأغراض الكلام العربية، وهو معنى اشتقائي يتولد من خصائص بنوية تنتظم فيها البنى النحوية على وفق علاقات معينة وخصائص تخاطبية تتصل بالغرض الخطابي المقصود وطبيعة العلاقة بين المتخاطبين وتلك الخصائص والمبادئ كانت موضع رصد وتحليل في النظرية اللغوية العربية.

ويكون التقرير أيضا لنفي المحتوى الدلالي الذي سماه ابن هشام بـ (الإنكار الإبطالي) فما بعد الهمزة غير واقع كما في قوله عز وجل (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهِينَ) [المائدة/116] أي لم تقل لهم اتخذوني وأمي إلهين، والسائل في هذه الأمثلة يعرف ما يسأل عنه ولكن لأغراض حجاجية ومقاصد تخاطبية يتخذ المتكلم أسلوب الاستفهام المجازي لبلوغ غاياته وهو ما أطلق عليه ابن هشام بـ (تجاهل العارف) (ابن هشام 1378هـ، 47/1).

4- الإنكار التوبيخي، وما بعد الهمزة واقع، وهو أمر يلام فاعله عليه. (أتعبدون ما تنحتون) الصافات/96] و(أغیر الله تدعون) [الأنعام/40] و(أفكا آلهة دون الله تريدون) [الصافات/86].

والاستفهام الإنكاري وسيلة من وسائل التوبيخ ولعل العلاقة بين مصطلحي التوبيخ والإنكار الذي ينسب إليه هذا النوع من الاستفهام تكاد تكون علاقة ترادف، فالذي يوجه التوبيخ لابد أن يحس الإنكار لما كان سببا لهذا التوبيخ (تمام حسان 2000م، 2/ 208) ومما ورد في القرآن بهذا الغرض الإنجازي، قوله تعالى: (أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم) [آل عمران/165] وقوله تعالى: (أئنكم لتأتون الرجال وتقطعون السبيل وتأتون في ناديكم المنكر فما كان جواب قومه) [العنكبوت/29] و(قل أغير الله تأمروني أن أعبد أيها الجاهلون) [الزمر/64]، و(مالكم كيف تحكمون) [القلم/36].

وعلاقة الترادف بين الإنكار والتوبيخ، تتمثل بالخصوص والعموم فالإنكار أعمُّ والتوبيخ يتولَّد منه باستعمال ضمير الخطاب (أصابتكم، أننكم، تأمروني، لكم)، والإنكار يعم ضميري الخطاب (نحو ما تقدم) والغية (أتخذناهم سخرى أم زاغت عنهم الأبصار) [ص/63] (أفحكم الجاهلية يبغون) [آل عمران/83] والاستفهام الإنكاري وسيلة حجاج وإقناع يتضمن نوعين من الأدلة الدليل العقلي والدليل الحسي، فالأدلة الحسية تلفت الأذهان إلى الظواهر الكونية لاستخلاص العبر منها والاستدلال على قدرة الله تعالى، وهو الذي خلق كل شيء وصوره بحسب حكمة بالغة نحو قوله تعالى: (أولم يروا إلى الأرض كم أنبتنا فيها من كل زوج كريم) [الشعراء/7] (تمام 2000م، 2/ 211)، وتتسم الهمزة بالقدرة على تحويل الإثبات بعدها إلى نفي بالإنكار التوبيخي نحو قوله تعالى: (آله أذن لكم) [يونس/59] أي لم يأذن، وقوله تعالى: (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب) [البقرة/44] وقوله تعالى: (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) [البقرة/85].

ويبدو خروج الاستفهام إلى نفي المحتوى نفياً مشوباً بالإنكار على من يدعيه في الآيات التي تتضمن التراكيب الدالة على نفي التشابه بين أمرين من الأمور المتضادة في الدلالة مما يستحيل اجتماعها عقلاً وبذلك يكون استنتاج النفي من الاستفهام بطريق الذهن والإدراك، كقوله تعالى: (أفمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى) [ارعد/19] أي لا يستويان، وقوله تعالى: (أفمن وعدناه وعداً حسناً فهو لآقيه كمن متعناه متاع الحياة الدنيا ثم هو يوم القيامة من المحضرين) [القصص/61] وقوله تعالى: (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً) [السجدة/18] (تمام حسان 2000م، 201/2).

ونصّ ابن الصائغ على أنّ الإنكار قد يصحبه التكذيب للفحوى أو المحتوى القضوي نحو قوله تبارك وتعالى: (أصطفى البنات على البنين) [الصفات/153] ووله تعالى: (ألكم الذكر وله الأنثى) [النجم/21] و(إله مع الله) [النمل/63] (ابن الصائغ 2023م/1185).

ورأى ابن الصائغ أن بعض موارد التوبيخ يطلق عليها التقرّيع كقوله تعالى: (أتدعون بعلاً وتذرون أحسن الخالقين) [الصفات/125] وبحسب ابن الصائغ أن أكثر التوبيخ يقع في أمر ثابت وُبِّخَ على فعله نحو قوله تعالى: (أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً) [المؤمنون/115] فإنهم لم يؤمنوا بالبعث وحسبوا أنّهم غير مبعوثين، وجاء التوبيخ لاعتقادهم هذا، وقد يقع التوبيخ على ترك فعل كان ينبغي أن يقع نحو قوله تعالى: (أولم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر) [فاطر/37] وبخوا على ترك التذكر في طول العمر وكان عليهم أن يتذكروا (ابن الصائغ 2023م/1188).

5- التهكم، وهو الاستخفاف بأمر واقع نحو قوله تعالى: (أصلا تك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا) [هود/87]، فليس المراد به السؤال عن كون

الصلاة أمرة بما أراد منهم شعيب عليه السلام، وهو ظاهر بل قصد قوم شعيب الاستخفاف بشأن شعيب في صلاته، وكأنهم يريدون: أن لا قربة لك توجب اختصاصك بما تأمرنا به وتنهانا عنه إلا تلك الصلاة التي تلازمها، وليست هي ولا أنت بشيء، وبهذا صارت الصلاة كما يُشك في كونه سببا للأمر، فنسب الأمر لها مجازا عقليا، وفي هذا التركيب مجازا إسناديا وفيه أيضا باعتبار تركيب الاستفهام مجازا لغويا، والعلاقة عن الصلاة كونها أمرة تناسب اعتقاد المخاطب بكونها أمرة، واعتقاد ذلك يقتضي التهمك بالمعتقد، إذ ليست مما يأمر أو ينهى، وهذا من المجاز المرسل لعلاقة اللزوم في الجملة، ويندرج ضمن التهمك التحقير نحو القول (من هذا؟) لقصد احتقاره والاستخفاف بشأنه مع كونك تعرفه، والعلاقة أن المستخف به من شأنه أن يجهل لعدم الاهتمام به فيستفهم عنه فيبينهما اللزوم في الجملة (المغربي 1342هـ/303).

ومما يلفت النظر أن التهمك يندرج ضمن فعل كلامي ثانوي هو الإنكار ومن هنا جعل عصام الدين هذا الاستفهام في الآية المباركة الأنفة على نحو الإنكار، ولعل تعدد وجهات الفهم والتأويل عائد للاستلزامات المخصصة التي ترتبط بقراءة الخطاب وفق ظروفه ومقاصده وأحوال المتكلم والمخاطب، ولا يرتبط بقيود تركيبة أو قرائن مقالية. ومن هنا تتعدد قراءات وتأويلات الاستلزامات المخصصة لا على نحو التعارض والنقض بل على نحو الاسترسال والتداخل بين الأفعال الإنجازية الثانوية المتمية إلى دائرة واحدة.

فالعلاقة بين الاستفهام والإنكار مما يعني نفي اللياقة وأنه لا ينبغي أن يكون مما يصدق العاقل بوقوعه في الماضي أو المستقبل، ويشك فيه والشك يستدعي الاستفهام، فأفيد بالاستفهام أنه مما لا ينبغي، وكذا بين الاستفهام

والإنكار بمعنى التكذيب، فالخبر الكاذب وإن ادعاه شخص ما ينبغي ألا يصدق به، وغاية الأمر أن يشك فيه، فأفاد المتكلم بالاستفهام أن غاية الأمر فيه الشك دون الدعوى، وذهب السيد السند إلى أن إنكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة منه وقوعه في زمان ما، ودعوى أنه مما لا ينبغي وقوعه يستلزم الجهل به، المستلزم لعدم توجه الذهن إليه، المناسب للنفرة والكراهة له، وادعاء أنه مما لا ينبغي أن يكون واقعا، وعلى هذا يقاس حال الإنكار بمعنى تكذيبه (الإسفراييني 1284هـ، 245/1).

ومن موارد التهكم التحقير والاستهزاء كقوله تعالى: (ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون) [الأنبياء/52] فالاستفهام على معنى تحقير التماثيل وتصغير شأنها (أبو حيان الأندلسي 2000م، 320/6)، وقوله تعالى: (وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق) [الفرقان/7] قال عنه أبو حيان: وهذا استفهام يصحبه استهزاء (أبو حيان الأندلسي 2000م، 483/6)، ويبدو أن المعنى الضمني المستنتج من الآية لا يلغي المعنى الأساس للاستفهام. بل يتولد معنى إضافي يداخل الاستفهام ويتوارد معه.

6- الأمر. وهو تحول الاستفهام إلى معنى مطلوب حصوله من المخاطب نحو قوله تعالى: (أأسلمتم) [آل عمران/20] أي أسلموا. (الطبري، 2001م، 287/5، ابن عطية 1422هـ، 182/2) وقوله تعالى: (فهل أنتم منتهون) [المائدة/91] ونص الزركشي على أن الاستفهام في قوله تعالى: (ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير) [البقرة/106] على الأمر (الزركشي البرهان 339/2) ويندرج تحت الأمر الفعل الكلامي الثانوي التنبيه كقوله تعالى: (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) [الحج/63] أورد هذا الغرض المستلزم سيوييه حكاية عن الخليل لذلك رفع الفعل (فتصبح) (سيوييه 1988م، 40/3)، ومن الأفعال الكلامية

الثانوية المنضوية تحت الأمر الترغيب كقوله تعالى: (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً) [البقرة/245] وقوله تعالى: (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم) ([الصف/10]، ومن المواضع التي خرج فيها الاستفهام للحث والتحريض قوله تعالى: (وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله) [النساء/75] فالاستفهام للحث والتحريض على القتال في سبيل الله (أبو حيان الأندلسي 2000م، 295/3) وهو من معاني الأمر البينة.

7- التعجب: وما بعد الهمزة مضمونه واقع أو ممكن الوقوع لكنه غريب نحو قوله تعالى: (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل) [الفرقان/45-46]، وقوله تعالى: (أثم إذا ما وقع آمنتكم به وقد كنتم به تستعجلون) [يونس/51] وقوله تعالى: (فكيف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم) [محمد/27].

ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام (مالي لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين) [النمل/20] فقد جعله السكاكي على التعجب وتابعه شراح كتابه المفتاح على ذلك، فالغرض من التركيب الاستفهامي التعجب، لأن الهدهد كان لا يغيب عن سليمان عليه وعلى نبينا وآله الصلاة والسلام إلا بإذنه، فلما لم يبصره، تعجب من حال نفسه وعدم رؤيته، والمتعجب في الواقع غيبة الهدهد من دون إذن، وإنما لم يحمل على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤية لأن الإنسان أعرف بحال نفسه غالباً فلا يستفهم عنها (ابن يعقوب المغربي 1342هـ، 292) والظاهر أن هذا الاستلزام للتعجب من التركيب الاستفهامي يندرج ضمن الاستلزمات المخصصة لأنه يتعلق بالسياق الخارجي وأحوال المتخاطبين (سليمان وملاه) والاستدلال يكون عليه بمعرفة ملابسات الخطاب الخارجية والسياق الخارجي، ومن اللافت ما قدمه المغربي لهذا الاستلزام المخصص، هو أن

التفسير الشائع المذكور أعلاه ينطبق فقط على الأحوال المتعلقة بالمتكلم وحده والتي لا تخفى عنه، كقيامه وقعوده وجوعه وعطشه، إذ لا يقول عادة (ما حالي هل أنا عطشان أو جائع أو لا) ولهذا يصير الاستفهام في هذه الحالة مجازيا، أما السؤال عن الأحوال المنفصلة أو المتعلقة بغير المتكلم أيضا، فليس هناك غرابة في أن يسأل المتكلم عن نفسه بها، وفي هذه الحالة يمكن الاستفهام عن النفس دون أن يتوجب أن يكون الاستفهام مجازيا، إذ يمكن أن يجرى على الحقيقة، (ابن يعقوب المغربي 1342هـ/293).

وعلى وفق ذلك ذهب الزمخشري والرازي من القدماء وتابعهم ابن عاشور على حمل الاستفهام على حقيقته في طلب الفهم، والسبب هو أن السؤال في الآية المباركة يمكن حمله على الحال المنفصلة التي يمكن فيها الاستفهام عن مجهول، فالاستفهام عن شيء حصل له في حال عدم رؤية سليمان عليه السلام للهدهد، فما استفهامية واللام للاختصاص والمجرور باللام خبر عن ما التي للاستفهام وتقدير هذا (ما الأمر الذي كان لي)، والجملة بعده (لا أرى الهدهد) تكون حالا من الياء المجرورة، فالاستفهام عما حصل له في هذه الحال أي عن المانع لرؤية الهدهد، والكلام موجه إلى خفرائه، والتقدير أكان انتفاء رؤيتي الهدهد من عدم إحاطة نظري أم من اختفاء الهدهد؟ فالاستفهام على حقيقته وهو يقتضي غياب الهدهد وعدم ظهوره بين موظفي سليمان (عليه السلام)، وجعلوا (أم) منقطعة لأنها وقعت بعد الاستفهام الذي يطلب به تعيين أحد الشيئين، و(أم) هذه لا يفارقها تقدير الاستفهام بعدها وبذلك أفادت الإضراب والانتقال من استفهام إلى استفهام آخر، وتقدير ذلك: بل أكان من الغائبين؟ وليست أم المنقطعة مختصة بالوقوع بعد الخبر بل تقع بعد الاستفهام أيضا (الرازي 1420هـ، 6/276، والزمخشري 1978م، 4/84، وابن عاشور 1984م، 19/245-246).

وترجيح المغربي للتعجب على إرادة طلب الفهم الحقيقية، بأن السؤال عن الحال أي عن السبب في عدم الرؤية يستلزم بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤية وقوعا أو ادعاء، فالتعجب معنى قائم بالنفس يحصل من إدراك الأمور القليلة الوقوع المجهولة السبب، فاستعمل لفظ الاستفهام في التعجب مجازا مرسلا من استعمال الدال على الملزوم في اللازم (المغربي 1342هـ/294)، وذكر الإسفراييني بأن الاستفهام للتعجب لأن السؤال عن عدم رؤية سليمان للهدهد يدل على قلة وقوعه فالاعتقاد على رؤيته المستمرة أثار الاستغراب في نفس سليمان، إذ لا يستفهم عادة عن سبب ما يكثر وقوعه، وقلة الوقوع والجهل بالسبب يستلزم التعجب لأنه كيفية نفسانية تابعة لإدراك الأمور القليلة الوقوع المجهولة الأسباب (الأسفراييني 1284هـ، 1/243).

ومن مواضع خروج الاستفهام للتعجب قوله تعالى: (أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا) [آل عمران/165] فأنى للسؤال عن الحال هنا، ولا يناسب هنا أن يكون بمعنى أين أو متى؛ لأن الاستفهام لم يقع عن المكان، ولا عن الزمان هنا، وإنما وقع عن الحالة التي اقتضت لهم ذلك سألوا عنها على سبيل التعجب [أبو حيان 2000م، 3/107].

8- الاستبطاء: وما بعد الهمزة لم يقع إلى لحظة التخاطب وينتظر وقوعه، نحو قوله تعالى: (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله) [الحديد/16] (ابن هشام، المغني، 1/24-25)، وجعل الآية الكريمة ابن الصائغ على معنى العتاب اتباعا للزمخشري فالمسلمون كانوا مجدين في مكة، فلما هاجروا أصابوا الرزق والنعمة ففتروا عما كانوا عليه، فنزلت، ولذا قال ابن مسعود ما كان بين إسلامنا وبين أن عوتبنا بهذه الآية إلا أربع سنين، ومن معاني التلطف مع النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) قول الباري عز

وجل (عفا الله عنك لم أذنت لهم) [التوبة/43]. (الزمخشري 1987م، 475/4، ابن الصائغ 2023م/1197).

وتناول القزويني الاستبطاء نحو قولك لمخاطب دعوته فأبطأ في الجواب: كم دعوتك؟ فليس المراد استفهامه عن عدد الدعوة لجهله بها، ولا يتعلق بها غرض، فقرينة الإبطاء واستثقاله، مع عدم تعلق الغرض بإرادة الاستفهام ومع جهل المخاطب بالعدد، دلالة على قصد الاستبطاء، والعلاقة في ذلك: أن السؤال عن عدد الدعوة الذي هو مدلول اللفظ يستلزم الجهل بالعدد، والجهل بالعدد يستلزم كثرة ادعاء أو عادة، وإنه لا يحصره الإدراك من أول وهلة وكثرته تستلزم بعد زمن الإجابة عن زمن السؤال، والبعد يستلزم الاستبطاء، فهو بذلك كالمجاز المرسل لعلاقة اللزوم باستعمال الدال على الملزوم في لازمه (ابن يعقوب المغربي 1342هـ/290) في النص المتقدم يقدم ابن يعقوب المغربي خطوات الاستدلال على المعنى المستلزم من الاستفهام، وهي خطوات تجرى في ذهن المخاطب للوصول إلى المعنى المقصود وتشتمل كما يبدو على المعلومات السياقية المشتركة والمتبادلة بين المتكلم والمخاطب، وكذلك ما أطلق عليه بالغرض عدم تعلق بالاستفهام وطلب الفهم، وهذا يدل على استغلال قاعدة الصلة بحسب المصطلح التداولي الحديث، وقد اطلق على المعنى الضمني الاستلزامي بالمجاز المرسل وعلاقته اللزومية أو السببية (هشام الخليفة 2007م/493).

وقد يتداخل الاستبطاء مع التمني نحو قوله تعالى حكاية عن حال المؤمنين (وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله، ألا أن نصر الله قريب) [البقرة/214] فقولهم متى طلبا للنصر وتمنيا له واستطالة لمدة الشدة لا شكاً ولا ارتياباً والمراد من الرسول الجنس لا واحد بعينه، وقيل هو اليسع وقيل شعيب، وقيل أشعيا، (الآلوسي 1415هـ، 298/1)،

وقدر بعض المفسرين أن في الخطاب القرآني تقديم وتأخير والتقدير حتى يقول المؤمنون متى نصر الله فيقول الرسول ألا إن نصر الله قريب (ابن عطية 1422هـ 312/1).

وذكر علماء العربية أغراضاً إنجازية للاستفهام تتولد مقامياً وتعصدها القرائن المقالية، كثيرة مثل.

10- النهي، ويكون ما بعد الأداة منهيًا عنه ويطلب الانتهاء عن إيقاعه، نحو قوله تعالى في سورة التوبة (أتخشونهم فالله أحق أن تخشوه) [13] وذلك بتناصها مع آية تقابلها في المعنى نفسه وهي قوله عز وجل (فلاتخشوا الناس) [المائدة 44] (ابن الصائغ 2023م/1208)

11- الدعاء: ويكون بصدور الطلب من الأدنى إلى الأعلى، كقوله تعالى: (أتجعل فيها من يفسد فيها) (البقرة 30) وقوله تعالى: (أهلكنا بما فعل السفهاء منا) [الأعراف/155].

12- التمني: وهو طلب أمر غير متوقع، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: (أنى يحيى هذه الله بعد موتها) [البقرة/259] ونقل ابن الصائغ عن العزبي تفسيره للآية أن (أنى) بمعنى كيف وما أعجب ما يحيي، متمنيا معاينة الإحياء، ومنه قوله عز وجل (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) [الأعراف/53] (ابن الصائغ 2023م/1211).

13- العرض: وهو طلب فيه ترفق ولين نحو قوله تعالى: (ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم) [التوبة/13] و(ألا تحبون أن يغفر الله لكم) [النور/22] وفي الآية حث على مكارم الأخلاق والترغيب في عمل الخير المقرون بالمغفرة والتجاوز عما ارتكبه المرء فيما تقدم من حياته. (ابن عطية 1422هـ، 4/173)، ومثال العرض قولهم: (ألا تنزل تصب خيرا) فالهمزة فيه للاستفهام على الأصل ومنع الحال من إرادة طلب الفهم، كون عدم النزول

في الحال وفي الاستقبال معلوما بقرينة من القرائن ونزل منزلة المعلوم، أو أن السؤال عنه لا يتعلق بغرض الاستفهام وطلب فهم مجهول حالا أو استقبالا مع تعلق الغرض، ولما تعذر حمل الاستفهام على حقيقته وعدم تعلق الغرض، حمل على الإنكار بقرينة محبة مدخولها ومعلوم أن إنكار النفي يتولد منه طلب ضده ومحبه فتضمن الكلام طلب النزول وعرضه على المخاطب (المغربي 1342هـ/330) فالاستنتاج للمعنى الثانوي المستلزم يبنني على مبدأ (تجاهل العارف) أو (سوق المعلوم مساق غيره) وقاعدة (الصلة)، ولا تخفي وظيفة المعلومات الخلفية المشتركة بين المتخاطبين في هذا المثال (الخليفة 495/2007).

14- التعظيم. وفيه يكون المعنى استعظام أمر وتهويل شأنه ومن ذلك قوله تعالى: (فأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين) [الواقعة/8]، وقد ربط النحويون بين تكرار المبتدأ ودلالة التعظيم، فقال أبو حيان وأكثر ما يكون ذلك في موضع التهويل والتعظيم (البحر، 204/8) ويترد هذا في الآيات التي فيها تكرار المبتدأ و(ما) الاستفهامية نحو (الحاقة ما الحاقة) [الحاقة 1-2]، وفي الآيات التي توارد فيها استفهامان (ما أدراك ما. .) فالاستفهام الثاني للتعظيم ومنه قوله تعالى: (وما أدراك ما يوم الدين) [الانفطار/17] و(وما أدراك ما سجين) [المطففين/8] (الجمال 1929م، 492/4، 508)، ومن موارد التعظيم قوله تعالى: (عم يتساءلون، عن النبأ العظيم) [النبأ/1-2] فالمعنى تفخيم لشأن النبأ، وكأنه قال عن أي شيء يتساءلون، (الزمخشري 1987م، 176/4)، وقد استنتج الرازي استلزام التعظيم على النحو الآتي، بأن (ما) وضعت لطلب الماهية وحقائق الأشياء، وذلك يقتضي كون المطلوب مجهولا، والشيء العظيم الذي يكون لعظمه وتفاقم مرتبته وعجز العقل عن الإحاطة بكنهه فيبقى مجهولا، فحصل بين الشيء

المطلوب بلفظ (ما) وبين الشيء العظيم مشابهة من هذا الوجه، والمشابهة مولدة لعلاقات المجاز، وبهذا الطريق جعلت (ما) دليلاً على عظمة حال ذلك المطلوب وعلو رتبته (الرازي 1420هـ، 31/4)، ومنه قوله تعالى: (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) [البقرة/255]، ويلحظ أن هذه المعاني الاستلزامية بعضها يدخل في الاستلزام المعمم الذي نحن بصددده لإمكان حسابه وارتباطه بسياق مقالي وقرائن خطابية عامة وقارة في الاستعمال القرآني الخاص وأعراف استعمال اللغة العربية عند مستعمليها.

وذكر علماء التفسير أغراضاً أخرى يخرج الاستفهام إليها مثل التشويق في قوله تعالى: (هل أذككم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم) [الصف/10] فالمراد تشويق المؤمنين إلى ما ينجيهم من عذاب الله إلى رحمته وجنته، والتذكير نحو قوله تعالى: (قال هل علمتم ما فعلتم بيوسف وأخيه إذ أنتم جاهلون) [يوسف/89] فليس المراد بهذا الاستفهام أن يعرف يوسف ما فعله به أخوته، فهو لا يجهله بل قصد أن يذكرهم بما سبق أن فعلوا به وبأخيه (المصري 2019م/257)، والعتاب كقوله عز وجل (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله) [الحديد/16] وقد مر ذكر الآية الكريمة (روض الإفهام لابن الصائغ/1196)، والتهويل والتخويف، وعكسه التسهيل والتخفيف كقوله تعالى: (وماذا عليهم لو آمنوا) [النساء/39]، والتنبيه كقوله تعالى: (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل) [الفرقان/45] (ابن الصائغ 2023م/1206)، والترغيب (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً) [البقرة/245] (ابن الصائغ 2023م/1207)، والتجاهل كقوله تعالى: حكاية عن الكافرين (أ أنزل عليه الذكر) [ص/8]، والتحقير نحو قوله تعالى: (أهذا الذي بعث الله رسولا) [الفرقان/41] (روض الإفهام/1215)، والاكتفاء كقوله تعالى: (أليس في جهنم مثوى للكافرين) [العنكبوت/68]، والإيأس

كقوله تعالى: (فأين تذهبون) [التكوير/26] (ابن الصائغ 2023م/1217) والإيناس كقوله تعالى: (ما تلك بيمينك يا موسى) [طه/17] (ابن الصائغ 2023م/1218).

ويلحظ أن هذه القائمة من المعاني التداولية مفتوحة وقد ذكر النحاة والمفسرون معاني أخرى، كما أن بعضها يتداخل مع بعض ففي تحليلات كثيرة للاستفهام القرآني يذكر علماء اللغة أن الفعل الكلامي الاستفهامي يشوبه أو يصاحبه غرض آخر، لأن المعنى الثانوي في الأغلب لا يلغي الاستفهام وإنما يوجه قوته الإنجازية ويندمج معها في توليد قوة إنجازية جديدة نحو قول الزمخشري في قول الله عز وجل (ألا تأكلون) [الذاريات/27] أن إبراهيم عليه السلام أنكر عليهم ترك الأكل وحثهم عليه فجعل الاستفهام لأحد معنيين الأول الإنكار والثاني الحث والعرض (الزمخشري 1987م، 401/4) وقولهم (استفهام إنكاري بمعنى النفي) (استفهام توبيخ وتحذير وتوعد) (إن كان الخطاب للمنافقين فالاستفهام يراد به الإنكار والتوبيخ وإن كان للمؤمنين فالمراد به التلطف في العتب) (الجمال 1929م، 239/2، وأبو حيان 2000م، 365/7، و261/8) فلو أردنا صوغ حساب تركيبها لها فلا بد لنا من الأخذ بما يتسق مع تراكيب الاستفهام في الخطاب القرآني ليتسنى لنا معرفة المعنى القصدي للاستفهام واستنتاج مغازيه، ويلحظ أيضا أن قسما من هذه الأغراض المستلزمة يمكن أن تتحقق بأساليبها الأصلية نحو الأمر والتعجب بصيغته القياسية، وأن قسما منها لا يمكن أن يتحقق بصيغ مستقلة في النظام النحوي العربي كالتقرير والإنكار والتوبيخ والتهكم والاستبطاء، وأما التسوية فأمرها مختلف عما سبق ويبدو أن التسوية تتحصل من تواردها مع ألفاظ خاصة ثابتة (سواء، لا أدري، لا

أبالي) فهي القرائن النحوية التي تخصص الهمزة بالتسوية،) (الشاوش، 2001، 794/2).

خاتمة البحث

بعد هذه الأوراق التي خاضت في الاستفهام وتحولاته الإنجازية في الخطاب القرآني نستطيع أن نجمل ما توصل إليه البحث على النحو الآتي:

1- الاستفهام عند النحويين أسلوب طلب يطلب تحصيل العلم بشيء مجهول، ويندرج ضمن الإنشاء الطلبي بحسب طبيعة الاستفهام التي تتحدد بطلب الفهم، ويغايّر الاستفهام سائر الأغراض الطلبية الأخرى بكونه طلباً للقول لا أيقاعاً للفعل، ويتولد عن قصد إرادي، لكنه يتحول في الاستعمال إلى معان متعددة وإنجازات مختلفة تتولد بحسب مقتضيات التخاطب وغايات المتكلم.

2- تنبه علماء العربية ولاسيما المشتغلون بالخطاب القرآني لتلك التحولات وحاولوا ربط المعنى الضمني (الاستلزام الخطابي) بعلاقات البنية النحوية وطريقة انتظام وحداتها، وتوارد أدوات الاستفهام مع أبنية وظيفية أخرى مثل أدوات النفي وأداة الاستثناء (إلا)، وإعادة المبتدأ مع (ما) الاستفهامية، وتراكب الاستفهام مع ألفاظ (ألم تر) و(ألم تعلم)، في محاولة لرصد تمثيل القوة الإنجازية للاستفهام وعوامل توجيهها نحو القوة المستلزمة، وضبط صياغات نحوية لتمثيل الغرض الإنجازي المستلزم فضلاً عن الجمل التي ترد بعد الجملة الاستفهامية المتسقة معها في الخطاب القرآني، مما يقيد الغرض الاستفهامي ويوجهه نحو معنى ضمني، وكذلك تنبهوا على وظيفة السياق الخارجي المتمثل بطبيعة المخاطب والمعلومات المشتركة، وتعلق الغرض، وطبيعة الغايات القرآنية التوجيهية والحجاجية.

3- والظاهر أن الاستفهام الداخـل على الجملة لا يلغي محتواها الإخباري ومضمونها القضوي الحامل لمعلومة يريد المتكلم إثباتها في اعتقاد المخاطب وهو أمر يبدو في مسلكه التخاطبي ذا سمة حجاجية بالأصل، فذكر علماء العربية أن معنى الجملة قبل دخول الاستفهام عليها هو المعنى نفسه بعد دخول الهمزة عليه؛ وذلك أن الاستفهام استخبار وهو طلب من المخاطب أن يخبرك فإذا كان الكلام كذلك كان محالاً أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام، فيكون المعنى إذا قلت أزيد قائم غيره إذا قلت أقائم زيد، ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر، ويبدو من كلامهم أن لطريقة ترتيب الوحدات في النسق الاستفهامي أثر واضح في المعنى المستلزم ووظيفة في الاستنتاج للمعنى الثانوي الذي يصاحب الاستفهام..

4- يبدو أن المعاني الثانوية للاستفهام تندرج فيما أطلق عليه الاستلزام المعمم، وهو ما تعلق بالبنية النحوية وقرائن المقال، وارتبط بسياق خارجي عام، ومن هنا فأغلب الاستلزمات المعممة قابلة للحساب واستنتاج المغزى الكلامي منها، ولا تشكل موضع خلاف بين المفسرين والمشتغلين بالخطاب القرآني.

5- ولعل تعدد وجهات الفهم والتأويل عائد للاستلزمات المخصصة التي ترتبط بقراءة الخطاب وفق ظروفه ومقاصده وأحوال المتكلم والمخاطب، ولا يرتبط بقيود تركيبية أو قرائن مقالية. ومن هنا تتعدد قراءات وتأويلات الاستلزمات المخصصة لا على نحو التعارض والنقض بل على نحو الاسترسال والتداخل بين الأفعال الإنجازية الثانوية المتممة إلى دائرة واحد.

6- يعد التقرير من أهم المعاني التي يخرج الاستفهام إليها، وهو معنى فرعي وليس من المعاني الأصول ك (الإثبات أو النفي) في نظرية المعنى وأغراض الكلام العربية، وهو معنى اشتقاقي يتولد من خصائص بنوية تنتظم فيها البنى النحوية على وفق علاقات معينة وخصائص تخاطبية تتصل بالغرض الخطابي المقصود وطبيعة العلاقة بين المتخاطبين وتلك الخصائص والمبادئ كانت موضع رصد وتحليل في النظرية اللغوية العربية، والتقرير الإثباتي توكيد للمعنى وترسيخ لمضمون الجملة، ويأتي لتحقيق غاية حجاجية في سياق تحاوري، ويبدو أن التقرير معنى تتناسل منه أغراض ثانوية بحسب السياق فالتوبيخ والإنكار لأمر واقع والعتب والتهكم والسخرية والتحقير والتعظيم معاني تدخل تحت دائرة تقرير امر واقع.

7- يلحظ أنَّ قائمة المعاني الثانوية التي تتولد من الاستفهام مفتوحة وقد ذكر النحاة والمفسرون معاني تجاوزت الأربعين معنى وإن اختلفت مصطلحاتها بين نحوي وآخر وبين مفسر ونحوي، كما أن بعضها يتداخل مع بعض ففي تحليلات كثيرة للاستفهام القرآني يذكر علماء اللغة أن الفعل الكلامي الاستفهامي يشوبه أو يصاحبه غرض آخر، لأن المعنى الثانوي في الأغلب لا يلغي الاستفهام وإنما يوجه قوته الإنجازية ويندمج معها في توليد قوة إنجازية جديدة.

8- على الرغم من تعدد هذه الأغراض الثانوية للاستفهام واختلاف مصطلحاتها فإنها حظيت بتحليل حقق كفاية وصفية وتفسيرية، واندرجت في تنميط لقصودها المولدة كالاعتقاد في التقريريات المتولدة من الاستفهام كالتسوية والتوبيخ والعتب والإرادة في الطلبات كالأمر والنهي والعرض والتحريض والترغيب والتحذير والوعيد، والافصاحيات كالتعجب الاستبطاء. واتسم التحليل التراثي بقابلية الحساب.

والحمد لله الذي أعان على إنجاز تلك الورقات بما فيها من هنات ويسر على بلوغ المرام على ما في عملي من قلة انسجام، وأسأله جبر الخل فيها وسد النقص، وأشكره على ما أعطى وأنعم وأكرم، وأصلي على سيد الأنام وخير الخلق محمد حبيب الله ورسوله وصفيه وخيرته وعلى آله الطاهرين الطيبين المكرمين وأصحابه المنتجبين الثابتين على ما عاهدوا الله عليه.

المصادر والمراجع

- الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، ط4، 1385هـ.
- ابن الصائغ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ (ت776هـ)، روض الإفهام في أقسام الاستفهام، تح: مساعد بن محمد الغفيلي، مجلة كلية دار العلوم، ع147، سنة 2023 م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت1393هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.

- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت395هـ)،
الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، منشورات
محمد علي بيضون، بيروت، ط1، 1997م،
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد
السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ط2، 1979م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بم مالك الجياني الطائي الأندلسي،
شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، العراق،
وزارة الأوقاف، 1985م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن
منظور الأنصاري الإفريقي (ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت،
ط3، 1414هـ.
- ابن هشام، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، مغني اللبيب
عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مؤسسة
الصادق، طهران، ط1، 1378هـ.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا المعروف بابن
يعيش (ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار
الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)،
البحر المحيط، بعناية محمد جميل العطا، دار الفكر، بيروت، ط2، 2000م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)،
التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هندراوي، دار القلم،
دمشق، ط1، 2000م.

- الإسفراييني، عصام الدين، الأطول في شرح التلخيص، المطبعة السلطانية، استانبول، 1284هـ.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت471هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط3، 1992م.
- الجمل، سليمان بن عمر (ت1790م)، حاشية الجمل على الجلالين، مصر، مطبعة التقدم، 1929م.
- حسان، تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2000م.
- الخليفة، هشام إبراهيم عبد الله، نظرية الفعل الكلامي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2007م.
- الخليفة، هشام إبراهيم عبد الله، نظرية التلويح، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2013م.
- الخليفة، هشام إبراهيم عبد الله، مترجم لـ (معجم أكسفورد للتداولية)، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، بيروت، ط1، 2020م.
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي الرازي الملقب بفخر الدين (ت606هـ)، التفسير الكبير، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ط3، 1420هـ.
- الرضي، رضي الدين الاسترابادي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ط1، 1987م.
- الزركشي. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط1، 1957م.

- الزمخشري، محمد بن عمر بن أحمد (ت538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط: مصطفى حسن أحمد، دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي ببيروت، ط3، 1987م.

- السكاكي، يوسف ابن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي أبو يعقوب (ت626هـ)، مفتاح العلوم، ضبط: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1997م.

- سيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيويه (ت180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988م.

- السيوطي، عبد الرحمن ابن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، الاتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية للكتاب، ط1، 1974م.

- الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية، المؤسسة العربية للتوزيع والنشر، تونس، ط1، 2001م.

- الشهري، عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.

- الشيرازي، ناصر مكارم، الأمثل في تفسير الكتاب المنزل، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، 2015م.

- عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة، مصر، دار الحديث، 2004م.

- الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (ت538هـ)، مجمع البيان في تفسير القرآن، المجمع العلمي لأهل البيت عليهم السلام، ط1، 1995م.

- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2001م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي (1094هـ)، الكليات، تح: عدنان الدرويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 2011م.
- المبخوت، شكري، دائرة الأعمال اللغوية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010م.
- المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1985م.
- المتوكل، أحمد، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.
- المتوكل، أحمد، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، منشورات ضفاف-الاختلاف-دار الأمان، ط1، 2013م.
- المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، لبنان، بيروت، ط2، 1986م.
- المصري، مصطفى شعبان، أساليب الإنشاء والخبر في التراث العربي، مطبعة الآداب في الإسكندرية، ط1، 2019م.
- مطلوب، أحمد الناصري الرفاعي، أساليب بلاغية، وكالة المطبوعات الكويت، ط1، 1980م.
- المغربي، ابن يعقوب، مواهب الفتح في شرح المفتاح، مطبعة السعادة، مصر، 1342هـ.